

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتفرد بالكمال والعظمة، المنزه عن أن يكون له شبيه فضلاً
عن المثل في ذاته أو في أفعاله، والصلاة والسلام على أشرف رسله وأنبيائه،
بل سيد خلقه جميعاً سيدنا محمد، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأبرار.

وبعد:

فإن أهم وأخطر القضايا الدينية هي تلك القضايا التي تمسُّ
العقيدة؛ إذ هي الدعائم التي يُبنى عليها الدين . وإن أهم موضوعات
العقيدة هو ما يخص الذات الإلهية المقدَّسة، وفي القلب منها قضية
التوحيد؛ إذ هي الأساس لكل موضوعات العقيدة، والتي يتمُّ بموجبها
في هذا العصر تصنيف جماهير المسلمين إلى مؤمن صادق في دعواه، أو
مشرك كاذب في انتسابه للإسلام أشدَّ شركاً من مشركي العرب الذين
عاصروا رسول الله ﷺ !

فلهذا أردنا أن نسلط الضوء على هذا الموضوع، وذلك بنقاشه
المؤدي إلى فهمه، كما ناقشه وفهمه جمهور الأمة، مختصرين غير مُخلِّين،
مقارنين بين فهمهم وفهم بعض المعاصرين تبعاً للشيخ ابن تيمية الذي
طرح مسائل في هذا الموضوع أثارت الجدل حتى اليوم .

تمهيد

ذهب أهل السنة إلى أن حقيقة الوجدانية هي عبارة عن نفي التعدد في الذات والصفات والأفعال، فهو سبحانه لا شبيه له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، والتوحيد هو أفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته ذاتاً وصفاتٍ وأفعالاً .

فوجدانية الذات تنفي أمرين:

الأول: أن تكون ذاته تعالى مركبة من جواهر وأعراض، أو من أبعاد وأجزاء، أو من أي شيء آخر مفترض، أو بمعنى آخر: أن تكون الذات الإلهية قابلة للانقسام، وإن لم تنقسم بالفعل.

فكل مركب حادث مخلوق لا محالة لاحتياجه إلى من ركّبه، ﴿ فِي أَيِّ

صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار: ٨] .

الثاني: أن تكون ذاتٌ أخرى يجب لها من الكمال ما يجب لله، ويستحيل عليها من النقص ما يستحيل عليه.

ووحداية الصفات تنفي أمرين:

الأول: أن يكون له تعالى قدرتان وإرادتان و.... إلى آخر الصفات، بل قدرته واحدة، وتتعلق بجميع الممكنات، وكذا إرادته وعلمه.... إلخ.
الثاني: أن يكون لأحد من المخلوقين صفات كصفات الله تعالى، بأن تكون له قدرة توجد الأشياء، وإرادة تخصص، وعلم محيط، وغير ذلك؛ لأن الله تعالى لا شبيه له.

ووحداية الأفعال تنفي:

أن يكون غيره تعالى يفعل كفعله؛ لأن الله لا شريك له في أفعاله، بل هو المنفرد بالإيجاد والإعدام، والمخلوقات ليس لها تأثير إلا قيام الفعل بها نتيجة لاكتسابها له، فيجب أن نعتقد أن الأفعال كلها - صغیرها وكبیرها - لله تعالى، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، وقال ﷺ: «إن الله يصنع كل صانع وصنعه»^(١).

وتجمع كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) كل هذه المعاني، وذلك مبسوط في كتابنا "تهذيب واختصار شروح السنوسية".

(1) رواه البخاري، في "خلق أفعال العباد" (١٠٢)، والحاكم في "المستدرک" (٨٥، ٨٦)، وهو صحيح.

المقدمة

تقسيم التوحيد إلى توحيد ربوبية وتوحيد ألوهية وأسماء وصفات غير معروف لأحد قبل ابن تيمية؛ فلم يكن رسول الله ﷺ يقول لأحد دخل في الإسلام: إن هناك توحيدين، وإنك لا تكون مسلماً حتى توحد توحيد الألوهية. ولا أشار إلى ذلك بكلمة واحدة، ولا نُقل ذلك عن أحد من السلف، أو أشار إليه أحد من الأئمة المتبوعين، حتى جاء ابن تيمية في القرن السابع الهجري مقررًا إياه.

ذهب ابن تيمية إلى تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أنواع:

الأول: توحيد الربوبية: وهو موجود مستقر - في رأيه - عند جميع المشركين فضلاً عن المؤمنين، وهو يتضمن عنده توحيد الخالقية، وكذا إسناد ملك السماوات والأرض وتديرها إلى الله وحده.

الثاني: توحيد الألوهية: وهو التوحيد في العبادة، يقول ابن تيمية: "... الإله الحق هو الذي يستحق أن يعبد... والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له " (١).

(1) " التدمرية " ص ١٠٦.

الثالث: توحيد الأسماء والصفات: وهو إثبات حقائق أسماء الله وصفاته على ظواهرها المعروفة. وسيأتي الكلام عليها.
قال ابن تيمية في " منهاج السنة " متحدثاً عن جمهور المسلمين وعلماء الكلام من أشاعرة وغيرهم: ".... وأخرجوا من التوحيد ما هو منه، كتوحيد الإلهية، وإثبات حقائق أسماء الله وصفاته، ولم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية، وهو الإقرار بأن الله خالق كل شيء وربّه.

وهذا التوحيد كان يقرُّ به المشركون الذين قال الله عنهم: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [المؤمنون: ٨٦-٨٧] الآيات، وقال عنهم: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قال طائفة من السلف: يقول لهم: من خلق السماوات والأرض؟ فيقولون: الله، وهم مع ذلك يعبدون غيره. وإنما التوحيد الذي أمر الله به العباد هو توحيد الألوهية المتضمن لتوحيد الربوبية؛ بأن يُعبد الله وحده لا يشركون به شيئاً، فيكون الدين كله لله.. " (١). اهـ.

(1) " منهاج السنة " ص ٦/٢ .

وقال في رسالة " أهل الصفة " ⁽¹⁾: " توحيد الربوبية وحده لا ينفي الكفر ولا يكفي " . اهـ .

قال ابن عبد الوهاب في كتاب " كشف الشبهات " : " وآخر الرسل محمد ﷺ، وهو كسر صور هؤلاء الصالحين، أرسله الله إلى قوم يتعبّدون ويحجّون ويتصدقون ويذكرون الله كثيراً، ولكنهم يجعلون بعض المخلوقات وسائط بينهم وبين الله، يقولون : نريد منهم التقرب إلى الله، ونريد شفاعتهم عنده، مثل الملائكة، وعيسى، ومريم، وأناس غيرهم من الصالحين " ⁽²⁾.

ويقول أيضاً: " ... فهؤلاء المشركون مقرّون، يشهدون أن الله هو الخالق وحده لا شريك له، وأنه لا يرزق إلا هو، ولا يحيي ولا يميت إلا هو، ولا يدبر الأمر إلا هو، وأن جميع السماوات السبع ومن فيهن، والأرضين السبع ومن فيهن كلهم عبيده وتحت تصرفه وقهره "، ثم ذكر آيات دلت بها على أن المشركين كانوا كما وصف، وعلق عليها، ثم قال: " فإذا .. تحققت أن رسول الله ﷺ قاتلهم ليكون الدعاء كله لله والنذر كله لله، والذبح كله لله، والاستغاثة كلها بالله، وجميع أنواع العبادات كلها لله، وعرفت أن إقرارهم بتوحيد الربوبية لم يدخلهم في الإسلام، وأن قصدهم

(1) ص ٣٤ .

(2) " كشف الشبهات " ٣-٤ .

الملائكة، أو الأنبياء، أو الأولياء يريدون شفاعتهم والتقرب إلى الله بذلك هو الذي أحلّ دماءهم وأموالهم؛ عرفت حينئذ التوحيد الذي دعت إليه الرسل، وأبى عن الإقرار به المشركون^(١). اهـ.

قلت: فهل وسع رسول الله ﷺ أن يسكت عن أمر جليل كهذا؟ وكذلك علماء الأمة الأجلاء حتى القرن السابع للهجرة؟ أم أن أهل تلك القرون لم يكونوا من أهل السنة والجماعة؟ فأهل السنة والجماعة من اتبع هذا التقسيم!! وهذا التقسيم غير معقول؛ فإن الإله الحق هو الرب الحق، والإله الباطل هو الرب الباطل، ولا يستحق العبادة والتأليه إلا من كان رباً، ولا معنى لأن نعبد من لا نعتقد فيه أنه رب ينفع ويضر، فهذا مرتّب على ذلك. والله تعالى هو الرب، والرب هو الإله، فهما متلازمان يقع كل منهما موقع الآخر في الكتاب والسنة وكلام علماء الإسلام، وقد أوما القرآن الكريم والسنة المستفيضة إلى تلازم توحيد الربوبية والألوهية:

يقول تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خُجِرَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥]، يشير إلى أنه لا ينبغي السجود إلا لمن ثبت اقتداره التام، ولا معنى لأن نسجد لغيره.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾

(1) "كشف الشبهات" ٦-١٠.

[آل عمران: ٨٠]، فصرح بتعدد الأرباب عند المشركين، وعلى الرغم من تصريح القرآن بأنهم جعلوا الملائكة أرباباً، فإن أصحاب بدعة تقسيم التوحيد يقولون: إن المشركين موحدون توحيد الربوبية، وليس عندهم إلا رب واحد، وإنما أشركوا في توحيد الألوهية !!

وانظر إلى قول الكفار يوم القيامة: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * إِذْ نُسَوِّبُكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨]، أي: في جعلكم أرباباً - كما هو ظاهر. ويقول الله تعالى في آية الميثاق: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فلو كان الإقرار بالربوبية متحققاً عند المشركين، ولكنه لا ينفعهم؛ إذ هو غير كافٍ - ما صحَّ أن يؤخذ عليهم الميثاق بهذا، ولا صحَّ أن يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ولكانت عبارة الميثاق تُفيد وجوب اعترافهم بتوحيد الألوهية؛ حيث إن توحيد الربوبية غير كافٍ، لكن هنا اكتفي منهم بتوحيد الربوبية، ولو لم يكونا متلازمين لطلب إقرارهم بتوحيد الألوهية أيضاً.

أما السنة:

فسؤال الملكين للميت عن ربه^(١) لا عن إلهه؛ لأنها - عليها السلام - لا يفرقان بين الرب والإله، وكان - ينبغي على مذهب هؤلاء - أن يقولوا

(1) رواه مسلم (٢٨٧١)، وأبو داود (٤٧٥٣)، والترمذي (٣١٢٠)، والنسائي (٢٠٥٧)، وابن ماجه (٤٢٦٩).

للميت: من إلهك؟ لا: من ربك؟! أو يسألاه عن هذا وذاك.
وعلى ذلك فقصر توحيد الربوبية على الخالقية خطأ واشتباه.
وذلك لأن معنى "الربوبية" ليس هو الخالقية فقط، كما توهم هذا الفريق، بل هو - كما أوضحنا وبيننا سلفاً - يفيد تدبير العالم، وتصريف شؤونه، ولم يكن هذا - كما بيننا - موضع اتفاق بين جميع المشركين والوثنيين في عهد الرسالة، كما ادعى هذا الفريق.
ولقد كان الكفار في عهد النبي - صلى الله عليه وآله - منهم الدهريون المنكرون للبعث، ومنهم الملحدون، والمشركون (الذين يشركون مع الله في التدبير بعض خلقه من أوثانهم)، وأهل الكتاب (المعددون للآلهة)، ومع ذلك فابن تيمية وأتباعه يُظهرون الكفار وكأنهم فرقة واحدة!!!
فكيف يفسر "الرب" بعد كل هذا البيان بالخالق والموجد فقط؟!
ونتقل الآن للتعريف بمعنى "الإله" و"الرب" وفقاً لاستعمالاتها في القرآن الكريم:

استعمالات لفظ (إله) في القرآن الكريم:

بالنظر في القرآن الكريم نجد أن لفظ (إله) عام كلي، وُضع لما وُضع له لفظ الجلالة (الله) تعالى وتقدس أسماؤه، ومع أن المعنى المفهوم من لفظ الجلالة أوضح المفاهيم وأظهرها دلالة على صاحبه - تعالى - من بين كل المفردات التي تطلق عليه - عز وجل - ومفاهيمها، بل هو أقرها في عقل

الإنسان، وأعمقها جذوراً في قلبه؛ نجد أن مفهوم اللفظين متحد لدرجة استعمال لفظ الجلالة مكان (الإله) استعمالاً مجازياً على وجه الكلية والوصفية دون العلميّة، كما في قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣]، فهي مماثلة للآية الأخرى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ فِي الْأَرْضِ إِلَهُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٨٤].

فلفظ الجلالة في هذا الموضع وأمثاله يراد به ما يراد بلفظ (الإله)،

أي: معناه: هو الإله الذي يتصف بكذا وكذا ...

أما باقي المعاني التي ذكرها أهل اللغة فهي من لوازم معنى (الإله) وآثاره، فإن من اتخذ لنفسه إلهاً فإنه يعبده قهراً، ويفزع إليه عند الشدائد ... إلى غير ذلك من اللوازم والآثار.

فمن تتبع الآيات القرآنية الوارد فيها هذا اللفظ (الإله) لتحديد المفهوم منه المقصود في الآية، يجد أن القائم بشؤون الربوبية ولوازمها - كلها أو بعضها - هو الإله، فهو الخالق المدبر المتصرف، من بيده أزمّة الأمور... إلخ، فضلاً عن أنه المعبود بحق لزوم اتصافه بهذه الصفات. ومن هذه الآيات:

١- ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فالبرهان على تعدد الآلهة لا يتم إلا إذا جعلنا (الإله) في الآية بمعنى المتصرف المدبر، أو من بيده أزمّة الأمور.

- ٢- ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [المؤمنون: ٩١]، فهو في هذه الآية الخالق المدبر المتصرف القاهر لغيره.
- ٣- ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ إلهٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَأَبْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٤٢]، فابتغاء السبيل إلى ذي العرش من لوازم تعدد الخالق المتصرف القهار الذي بيده أزمة أمور الكون.

معنى (الرب) في اللغة :

قال ابن منظور في " لسان العرب " مادة (رب):

" الربُّ : هو الله عز وجل... ولا يقال: الربُّ في غير الله إلا بالإضافة، ويقال: الربُّ، بالألف واللام، لغير الله، وقد قالوه في الجاهلية للملك... وربُّ كل شيء : مالكة ومستحقُّه، وقيل: صاحبه... الربُّ يطلق في اللغة على المالك، والسَّيِّد، والمدبِّر، والمربِّي، والقيِّم، والمنعم.. ولا يطلق غير مضاف إلا على الله عز وجل، وإذا أُطلق على غيره أضيف فقيل: ربُّ كذا... والربِّيب: المَلِك... وربّه يرُّبه ربًّا: مَلَكه... وربَّيتُ القوم: سُسْتُهم، أي: كنت فوقهم... رَبَّ الشَّيءِ: إذا أصلحه... " اهـ.

استعمالات لفظ (رب) في القرآن الكريم:

استعمل لفظ (رب) في القرآن الكريم - كما في اللغة - في موارد متعددة، هي فروع لمورد معنى واحد لا أكثر، ومن هذه الموارد:

- ١- التريية، مثل: ربّ الولد، ربّاه.
- ٢- الإصلاح والرعاية، مثل: ربّ الضيّعة.
- ٣- الحكومة والسياسة، مثل: فلان ربّ قومه، أي: ساسهم وجعلهم يتقادون له.
- ٤- المالك.
- ٥- الصاحب، مثل قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ [قريش: ٣].
والمعنى الحقيقي الأصيل لهذا اللفظ (رب) هو: من بيده أمر التدبير والتصرف والقيام بالمصالح. وهو مفهوم كلي ومتحقق في المراد السابق ذكره، وليس بين هذه الموارد والاستعمالات معنى (الخالقية) كما فهمه البعض.
وهناك آيات كثيرة تثبت هذا المعنى عند تأملها:
قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١].
فالرب: المدبر؛ ويكون النعت، والجملة صلة الموصول: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ علة للتوحيد في الربوبية، فالمعنى: إن الذي خلقكم هو مدبركم والمتصرف فيكم. وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] فأثبت التدبير لنفسه سبحانه وتعالى، ولم يأت بلفظ (رب) هنا. وغير هذه الآية كثير.

بطلان تثليث التوحيد

قال تعالى: ﴿الْأَيْنُ اللَّهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦]، ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣].

تشير هاتان الآيتان إلى أن المشركين كانوا يعتقدون أنهم يعبدون أرباباً لهم شراكة في الملك، ولهم نفوذ مشيئة، وفيها أن ذلك الاعتقاد مجرد ظن ما هو إلا رجم بالغيب، وأن الأصنام التي يعبدونها لا تقدر على شيء ولا على خلقه.

ومنها: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَتُتُونِي بِكِتَابٍ مِّنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤].

فالآية تشير إلى أن المشركين كانوا يعتقدون أن لأربابهم شراكة مع الله في ربوبيته، فلذا طالبهم الله بالدليل على صدق ما يزعمون^(١).

(١) لاحظ كلمة (من دون)، حيث تأتي دائماً مقترنة بمن اعتقدوه (رباً) من دون الله، وليس شفيعاً فقط.

وكيف يتخيل ابن تيمية وأتباعه أن الكفار كانوا مؤمنين بالله
مؤخدين به توحيد ربوبية وهم قد وصفهم سبحانه بأنهم ﴿يَنْقُضُونَ
عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة: ٢٧]؟!
فما هو هذا الميثاق وهذا العهد؟

أليس هو العهد الأول في عالم الذر: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلسْتُ
بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢]؟

فهل أخذ الله عليهم العهد الأول بعبارة: "ألسنت يالهكم؟".

ألم يقل الله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ
عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [فصلت: ٣٠]؟ الآية.

فلماذا يكون مصير الكفار بعد ذلك إلى النار وهم قد وحدوا ربهم؟

ألم يقل فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]؟ فأين توحيد الربوبية
عنده وعند تابعيه؟

ألم يخبرنا رسول الله ﷺ أن الملكين يسألان العبد في قبره فيقولان له:
من ربك؟^(١) ولم يقولوا له: من إلهك؟

(١) راجع ص ١٢ .

والحق أن كلمتي (رب) و (إله) في القرآن والسنة قد وردتا بنفس الاستعمال، وقد وردتا في نفس مواضع الاستعمال .

والدليل على أن الإله والرب واحد: ورود ذلك في القرآن والسنة؛ قال الله تعالى في سورة يوسف: ﴿أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرًا أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّازُ﴾ [يوسف: ٣٩]، وقال بعدها: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاءُكُمْ﴾ [يوسف: ٤٠]، فالعبادة إنما كانت للأرباب المتفرقين .

وقال الله تعالى في حق عيسى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: ٨٠]، وقد قال الله في الآية الأخرى: ﴿يَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] .
واقرا آية " آل عمران " ثانية: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾، وهذا كان دين بعض مشركي العرب: اتخذوا الملائكة أرباباً، كبنى مليح من خزاعة، كانوا يعبدون الجن، ويزعمون أن الجن تترأى لهم، وأنهم ملائكة، وأنهم بنات الله^(١)، فهم بعبادتهم من زعموا أنهم ملائكة كأنهم عبدوهم، ولذا تبرأ الملائكة يوم القيامة من عمل

(١) " تفسير " القرطبي ٢٧١/١٤ .

هؤلاء، وذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْتُوا لَأَيِّ إِلَٰهَاتِكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ * قَالُوا سُبْحٰنَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠-٤١] - ثم اقرأ قوله تعالى في حق الملائكة في الآية الأخرى: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلٰهُ مِّنْ دُونِهِ فَذٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٢٩] .

والحاصل:

* أن (الرب) و (الإله) في القرآن كلمتان مترادفتان، فهما بمعنى واحد، فالمشرك لا بد أن يكون أشرك بالربوبية، ولا يعبد الله، ويعبد تلك الأرباب الباطلة، والدليل على هذا أن كلمة " لا إله إلا الله " تتضمن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، ولو كانت تتضمن توحيد الألوهية فقط - كما يقولون - لاقتضى أن لتوحيد الربوبية كلمة أخرى غير هذه، ولا قائل بذلك، ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهٰنَكُمْ إِن كُنْتُمْ صٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

وقد ذكر السنوسي أن هذه الكلمة للتوحيدين، وأن الإله رب وهو المعبود - كما قدمناه - لتلازمهما، وقال تعالى: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: ٣٨]، وقال الكافر نادماً بعد أن ذاق من عذاب الله:

﴿يَلِيَّتَنِي لَمْ أَشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٢].

* وأن السنة كالقرآن في ذلك؛ ففي "الصحيحين" في حديث رؤية الله تعالى: أن كل عابد يتبع معبوده، فيبقى المؤمنون، فيتجلى لهم في غير الصورة التي يعرفون، فيقولون: نعوذ بالله منك، ثم يتجلى لهم في الصورة التي يعرفون، فيقولون: أنت ربنا حقاً^(١).

فدل هذا الحديث على أن الشرك كان في الرب، فيتجلى لهم في غير صورته امتحاناً ليرى صدق معرفتهم بربهم. والصفة التي يعرفها المؤمنون هي أنه ليس له شبيه أو مثيل.

وأخرج الحاكم في "المستدرک" عن قرّة بن إياس - رضي الله عنه - : لما كان يوم القادسية... قال المجوسي للمغيرة بن شعبة: إنكم معاشر العرب قد عرفت الذي حملكم على المجيء إلينا؛ أنتم قوم لا تجدون في بلادكم من الطعام ما تشبعون منه، فخذوا نعطيكم من الطعام حاجتكم... فقال له المغيرة: والله ما ذاك جاء بنا، ولكننا كنا قوماً نعبد الحجارة والأوثان، فإذا رأينا حجراً أحسن من حجر ألقيناه وأخذنا غيره، ولا نعرف رباً، حتى بعث الله إلينا رسولاً من أنفسنا، فدعانا إلى الإسلام، فاتبعناه... الحديث. قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه^(٢). ووافقه الذهبي في "التلخيص".

(١) البخاري (٨٠٦، ٤٥٨١، ٦٥٧٤، ٧٤٣٨، ٧٤٤٠)، مسلم (١٨٢، ١٨٣).
(٢) "المستدرک" كتاب معرفة الصحابة- ذكر مناقب المغيرة بن شعبة (٥٩٠١)،

وأدل دليل على أن شرك الكفار في الربوبية كما في الألوهية: أن الميت في قبره يُسأل عن الربوبية، فيقول الملكان له: من ربك؟ والكافر يقول: لا أدري، والمؤمن يثبته الله بالقول الثابت، وهو الإقرار بتوحيد الربوبية كما في الأحاديث الصحيحة^(١).

وأما دعوى أن الرسل لم تخصم المشركين في توحيد الربوبية، كما يزعم أتباع ابن تيمية؛ فالآيات تدل على أن الرسل كما خاصموا المشركين في صرفهم العبادة لغير الله، فكذلك خاصمتهم في إثباتهم بعض خصائص الربوبية لغير الله: من نفوذ شفاعتهم عنده تعالى بحكم شراكتهم له في الربوبية، ومن نفوذ مشيئة من اتخذوهم أرباباً بجعلهم متصرفين فيهم استقلالاً بقدرته كن « نفعاً وضرراً ونصراً وإعطاءً ومنعاً وتوسعةً في الرزق وشراكة في الملك والربوبية ».

وفي دعوة الرسل للمشركين إلى عدم الإشراف في خصائص الربوبية وردت آيات كثيرة:

كقول إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿ بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، يعني لا أربابكم التي تعبدونها.

وقال إبراهيم - عليه السلام - لقومه: ﴿أَتُحْتَجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾ [الأنعام: ٨٠]، أليس هذا دعوة من إبراهيم عليه السلام إلى عدم إشراك آلهتهم باعتقاد نفعها وضررها؟

وقال يوسف - عليه السلام - وهو يدعو صاحبي السجن إلى التوحيد: ﴿أَرْيَا بَئِ مَتَفَرِّقُونَ خَيْرًا أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]، وقال فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، فهل كان صاحبا السجن - اللذان كانا يعبدان الأصنام - وفرعون مقرّين بالألوهية لله؟!

وقال فرعون لموسى - عليه السلام -: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، فأجابه - عليه السلام -: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشعراء: ٢٤]، ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦].

وقال هارون - عليه السلام - لمن عبدوا العجل: ﴿وَإِنَّ رَبَّكُمْ الرَّحْمَنُ﴾ [طه: ٩٠]، يعني: لا هذا العجل.

وقال سبحانه وتعالى لنبيه محمد ﷺ: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ بَنِيَّ رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ألا تدل هذه الآيات على دعوة الرسل لأقوامهم إلى عدم الإشراك في الربوبية، وعدم إثبات شيء من خصائص الربوبية إلى غير الله؟ وهو ما يدل على إشراك المشركين معبوداتهم في خصائصه تعالى، وعلى خصومة الرسل لهم في هذا الإشراك.

وتبيّن بما قدمناه من آياتٍ بطلانُ دعوى مَنْ ادعى أن جميع الأمم مقرون بتوحيد الربوبية، وأن الرسل لذلك لم تدعُ إليه، وأنها إنما دعت فقط إلى توحيد الله بعبادته.

والذين ادعوا أن جميع مشركي الأمم مقرون بتوحيد الربوبية، وأنهم إنما كفروا فقط لإخلاصهم بالألوهية - أي بعبادة غير الله - إنما دعواهم دعوى مناهضة لما سردناه من آيات تدلُّ على إشراك المشركين معبوداتهم في بعض خصائصه تعالى.

وما احتجوا به من آيات فلا دليل فيها وفي أمثالها على دعواهم أن مشركي الأمم مقرون بتوحيد الربوبية - لوجهين:
أولهما: أن دعواهم تشمل جميع مشركي الأمم، بينما هذه الآيات لم تنزل إلا في مشركي العرب في زمنه ﷺ .

ثانيهما: أن التواريخ المروية والمشاهدة تثبت أن طوائف من الناس تنكر وجود الله - كالدّهريّة، ومنهم بعض المشركين الذين قالوا: ﴿وَمَا يَهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]- وطوائف أخرى تنكر وحدانية الله - كالشّوية الذين يقولون يلهين للخير والشر، والصابئة عبدة الكواكب الذين أثبتوا للكواكب تدبيراً استحققت من أجله العبادة، ورفع الحاجات إليها، واعتقدوا أن لها أثراً عظيماً في الحوادث اليومية، وسعادة المرء

وشقائه، وصحته وسقمه، فهل يصدق على هؤلاء الذين يثبتون التدبير لغيره تعالى أنهم موحدون توحيد الربوبية؟

وكذلك أثبت القرآن أن النمرود وفرعون كانا يدعيان الربوبية، والأول حاج إبراهيم في ربه وقال: ﴿أَنَا أَحْيَاءُ وَأُمُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، والثاني قال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، وقال أيضاً: ﴿مَا عَلَّمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨]، وقال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤].

كل هؤلاء وأمثالهم بعيدون عن معرفة الربوبية فضلاً عن الإقرار بالتوحيد بها.

وقال تعالى عن مشركي العرب: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي﴾ [الرعد: ٣٠]، فأين توحيد الربوبية عندهم؟! وفي قولهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ كذبهم سبحانه في نفس الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣]، فأين إقرارهم بربوبيته تعالى؟ فالنكير في الآية على عبادة غيره - سبحانه وتعالى - وليس التقرب إلى الله زلفى، مما يدل على إشراكهم في العبادة مع الله غيره، وليس اعتقادهم بأنهم شفعاء إلى الله فقط.

والخلاصة:

أن الآيات التي سردناها من قبل وأمثالها تدل على إشراك المشركين معبوداتهم مع الله في بعض خصائص الربوبية؛ فكانوا يثبتون لمن اتخذوهم

أرباباً شفاعة نافذة محتمة القبول، ولو لم يرض بها الله، بمقتضى شراكتهم في الربوبية، كما كانوا يثبتون لأربابهم نفوذ مشيئتهم في أهل الأرض تخويلاً من الله لهم، إلا فيما أبرمه من أمر، فيتصرفون فيهم استقلالاً بقدرة كن « نفعاً وضرراً ونصراً وإعطاءً ومنعاً وتوسعةً في الرزق وشراكةً في الملك والربوبية » .

فكان اعتقادهم هذا هو الشرك في الربوبية، قال تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٦] .

فهل الإيمان بالله مع الإشراف به ينفع صاحبه؟ قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ [المائدة: ٧٣] .

وكذلك لما كانت النفوس تخضع بالعبادة لمن تقر له وحده بالخلق والتدبير؛ فعبادة المشركين لغير الله تدل على أن توحيد الخلق والتدبير لم يكن مستقراً في نفوسهم لله وحده، ولا توحيد مع عدم اطمئنان النفس إليه، واستقرارها عليه، وثباتها فيه.

إذاً فإن من يقر ببعض صفات الربوبية ويشرك في بعض خصائصها لا يقال عنه إنه مقر بتوحيد الربوبية.

كيف! والقرآن يخبرنا أن المشركين لم يقاتلوا المسلمين ويخرجوهم من

ديارهم إلا لذلك؛ قال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ* الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا...﴾ [الحج: ٣٩-٤٠]!؟

ولذا فإن الرسل كما كانت تدعوهم إلى أن لا يعبدوا غير الله، وأن يصرّفوا عبادتهم إلى الله وحده؛ كذلك دعوتهم إلى أن لا يُثبِتوا شيئاً من خصائص الربوبية لغير الله.

وحيث قد تبين أن اعتقاد المشركين نفوذ المشيئة ونفوذ الشفاعة لمن اتخذوهم أرباباً قد حملهم على عبادتها، فقد بان أنهم كانوا يأتون الأعمال والأقوال التي يتعبّدون بها بنية العبادة لهم لاعتقادهم فيهم خصائص من خصائص الربوبية، وهذا ما لا يفعله أي مسلم! ولكن أصحاب تثليث التوحيد اليوم يُلصقون بالمسلمين صفات المشركين الأول، ويُنزلون الآيات التي نزلت فيهم على المؤمنين، مستحلين دماءهم وأموالهم.

حقيقة العبادة

لما رأى البعض من الذين ابتدعوا تثليث التوحيد - الذي لم يرد في الكتاب والسنة، ولا قال به الصحابة والتابعون والأئمة، ولا العلماء قبل ابن تيمية ومن تابعه - أن المشركين كانوا يتقربون لآلهتهم بالذبح والنذر والدعاء والاستعانة والاستغاثة والاستشفاع والسجود والتعظيم ونحو ذلك؛ تخيلوا أن مجرد إتيان هذه الأعمال والأقوال هي العبادة لذاتها، وأن كل عمل أو قول يصلح للتعبد به لا يقع إلا عبادة، إن وقع لله فهو التوحيد، وإن وقع لغيره فهو الشرك .

كما تخيلوا أن شرك المشركين إنما كان بإتيان هذه الأمور لمن اتخذوهم أرباباً، وأن المشركين كانوا مقرين بتوحيد الربوبية ولذلك لم تدعُ الرسل إليه. وكل ذلك تخيل باطل؛ فإن العبادة ليست مجرد إتيان العمل والقول الذي يصلح للتعبد به، بل هي إتيان تلك الأعمال والأقوال بنية العبادة لمن يعتقد فيه شيئاً من صفات الربوبية أو خصائصها.

والمشركون إنما توجهوا لآلهتهم بالأعمال والأقوال بنية عبادتهم لاعتقادهم فيهم بعض خصائص الربوبية؛ فاعتقدوا نفوذ مشيئتهم

بالشفاعة الشركية، وقدرتهم على التصرف في شؤون أهل الأرض استقلالاً من دون الله بقدرته كن، وعليه فاعلم أن من يقول بقول أصحاب تثليث التوحيد خالط بين معنى العبادة اللغوي والشرعي، إذ لم يميز أحدهما عن الآخر. وإليك بيان كل منهما:

أولاً: المعنى اللغوي :

قال ابن منظور في " لسان العرب " مادة (عَبَدَ): " العبد: الإنسان حرّاً كان أَوْ رقيقاً... والعبد: المملوك خلاف الحرّ.. والجمع: أَعْبُدُ وَعَبِيدٌ.... وأصل العبودية: الخضوع والتذلل... والعابد: الموحّد... وَعَبَدَ اللهُ يَعْبُدُهُ عِبَادَةً وَمَعْبُوداً وَمَعْبُودَةً: تَأَلَّهَ لَهُ.. والتعبُّد: التنسك... والعبادة: الطاعة... والمعْبُد: المذلل، والتعبُّد: التذلل.. والتعبيد: التذليل.. وطريق معْبُد: مسلوك مذلل " . اهـ المقصود.

أما معنى العبادة الشرعي فهو: الإتيان بأقصى غاية الخضوع قلباً، باعتقاد ربوبية المخضوع له، أو قلباً مع ذلك الاعتقاد - أو فيه للتقسيم - فإن انتفى ذلك الاعتقاد لم يكن ما أتى به من الخضوع الظاهري من العبادة - شرعاً - في كثير ولا قليل، مهما كان المأتي به، ولو سجوداً، ما لم يكن يعتقد أن المخضوع له فيه خصيصة من خصائص الربوبية، كالاتقلال بالنعف والضر .

وإنما كفر المشركون بسجودهم لأوثانهم ودعائهم إياهم، وغيرهما من أنواع الخضوع، لتحقق هذا القيد فيهم، وهو اعتقادهم ربوبية ما خضعوا له، أو خاصة من خواصها.

ولا يصح أن يكون السجود لغير الله - فضلاً عما دونه من أنواع الخضوع - بدون هذا الاعتقاد عبادةً شرعاً، فإنه حينئذ يكون كفراً، وما هو كفر، فلا يختلف باختلاف الشرائع، ولا يأمر الله - عز وجل - به، ﴿قُلْ إِنْ أَلَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ط﴾ [الأعراف: ٢٨]، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ط﴾ [الزمر: ٧]، وذلك ظاهر إن شاء الله.

وها أنت ذا تسمع الله تعالى قد قال للملائكة: ﴿أَسْجُدُوا لِأَدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وهذا نبي الله يعقوب وامراته وأولاده الأحد عشر، قال الله فيهم: ﴿وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ط﴾ [يوسف: ١٠٠]، أي: ليوسف ﷺ .

قال الحافظ ابن كثير في تفسيرها:

«أي: سجد له أبواه وإخوته الباقون، وكانوا أحد عشر رجلاً... وقد كان هذا سائغاً في شرائعهم إذا سلموا على الكبير يسجدون له، ولم يزل

هذا جائزاً من لدن آدم إلى شريعة عيسى عليه السلام، فحرم هذا في هذه الملة، وجعل السجود مختصاً بجناب الرب سبحانه وتعالى. هذا مضمون قول قتادة وغيره .

وفي الحديث: أن معاذاً قدم الشام فوجدهم يسجدون لأساقفتهم، فلما رجع سجد لرسول الله ﷺ، فقال: « ما هذا يا معاذ؟ » فقال: إني رأيتهم يسجدون لأساقفتهم، وأنت أحق أن يسجد لك يا رسول الله! فقال: « لو كنت امرأةً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لعظم حقه عليها »^(١).

وفي حديث آخر: أن سلمان لقي النبي ﷺ في بعض طرق المدينة - وكان سلمان حديث عهد بالإسلام - فسجد للنبي ﷺ، فقال: « لا تسجد لي يا سلمان! واسجد للحي الذي لا يموت »^(٢). والغرض أن هذا كان جائزاً في شريعتهم « . اهـ. فلم يقل لهم ﷺ: أشركتم، ولم يعنفهم، بل علمهم.

(١) رواه بنحوه من حديث عبدالله بن أبي أوفى: أحمد " المسند " ٣٨١/٤، وابن ماجه (١٨٥٣) وابن حبان (٤١٧١)، والبيهقي " الكبرى " (١٤٤٨٨)، ومن حديث معاذ: أحمد ٢٢٧/٥.
(٢) " الفردوس بمأثور الخطاب " للدبليمي ٣٨٧/٥ (٨٥١٠). ط. دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م.

وقال الإمام أبو جعفر الطبري تفسير الآية^(١) نحواً من هذا. وقد علمت أن ما هو كفر لا يختلف باختلاف الشرائع، ولا يأمر الله به في حين من الأحيان، فلم يكن سجود الملائكة لآدم، ولا السجود ليوסף - عليهما الصلاة والسلام - مع خلو الساجدين من اعتقاد خصيصة من خصائص الربوبية بمن سجدوا له - كفراً، بل هو من الملائكة عبادة لله الذي أمرهم به سبحانه، وممن سجد ليوסף تحية جائزة، ونسخ الجواز في شريعتنا.

وإنما حكم العلماء بالكفر على من سجد لشمس أو قمر أو وثن من أجل أنه أمانة على الكفر الذي هو إنكار ما علم من الدين بالضرورة، كما حكموا بالإيمان - وهو معنى قلبي كما علمت - لمن نطق بالشهادتين من أجل أنه دليل عليه، لا لأن الأول بمجرد كفر، والثاني بمجرد إيمان، فالعبادة ليست صورة وحركات مجردة، فلا بد من اعتقاد الألوهية في المعبود، وكذلك نية العبادة له.

وتدعو رئيسك في عمل من الأعمال، أو أميرك أن ينصرك على باغ عليك، أو يغيثك من أزمة نزلت بك، وأنت معتقد فيه أنه لا يستقل

(١) تفسير الآية (١٠٠) من سورة يوسف.

بجلب نفع أو دفع ضرر، ولكن الله جعله سبباً في مجرى العادة يقضي على يديه من ذلك ما يشاء فضلاً منه سبحانه، فلا يكون ذلك منك عبادة لهذا المدعو، وأنت على ما وصفنا.

فإن دعوته وأنت تعتقد فيه أنه مستقل بالنفع أو الضرر، أو نافذ المشيئة مع الله لا محالة؛ كنت له بذلك الدعاء عابداً، وبهذه العبادة أشركته مع الله عز وجل؛ لأنك قد اعتقدت فيه خصيصة من خصائص الربوبية؛ فإن الاستقلال بالجلب أو الدفع، ونفوذ المشيئة لا محالة هو من خصائص الربوبية، والمشركون إنما كفروا بسجودهم لأصنامهم ونحوه لاعتقادهم فيها الاستقلال بالنفع أو الضرر، ونفوذ مشيئتهم لا محالة مع الله تعالى، ولو على سبيل الشفاعة عنده، فإنهم يعتبرونه الرب الأكبر، ولمعبوداتهم ربوبية دون ربوبيته، وبمقتضى ما لهم من الربوبية وجب لهم نفوذ المشيئة معه لا محالة. وهذا هو الشرك، وهو اعتقاد تعدد الآلهة، وهذا ما لا يعتقده أحد من المسلمين، ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِّنَّا يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣]، والاستفهام في الآية إنكاري على سبيل التوبيخ لهم على ما اعتقدوه.

وحكى الله عن قوم هود قولهم له عليه السلام: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا
أَعْتَرْنَاكَ بِعَظْمِ الْهَيْتَانِ بِسُوءٍ﴾ [هود: ٥٤]، يخاطبون من اعتقدوا فيهم
الربوبية وخصائصها: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧ - ٩٨] .

فاسمع إلى اعترافهم بتسويتهم آلهتهم الباطلة برب العالمين حيث
يصدق الكذب، ويندم المجرم حين لا ينفعه ندم. وكانت تلکم التسوية
المذكورة من إثباتهم صفة، أو أكثر، من صفات الربوبية لآلهتهم.

ومن هذه الحثيثة كان شركهم وكفرهم؛ فالله واحد أحد، بمعنى عدم
وجود نظير له ولا شبيه - عز وجل - وإن كانت التسوية في اعتقادهم في
آلهتهم استحقاقها للعبادة، فهو يستلزم اعتقاد الاشتراك فيها به
الاستحقاق، وهو صفات الألوهية أو بعضها، فإن العبادة نفسها لا تكون
من العاقل إلا لمن يعتقد استحقاقه لها كرب للعالمين، فكيف يصر فونها
لآلهتهم؟! تعالى الله عما يشركون.

وكيف يُنفى عنهم اعتقاد الربوبية لآلهتهم، وقد اتخذوها أنداداً،
وأحبوا كحب الله؟ كما قال تعالى فيهم: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ
دُونِ اللَّهِ أُنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] .

والأنداد: جمع ند، وهو - على ما قاله أهل التفسير واللغة -: المثل المخالف والمناوى.

فهؤلاء يُنادى عليهم أنهم اعتقدوا فيها ضرباً من المشاركة للحق - تعالى عما يقولون.

فأما نفوذ مشيئتهم بالشفاعة الشركية: فقد اعتقدوا أن لآلهتهم حق الشفاعة المحتمة القبول بحكم شركتهم لله في الربوبية، وإن لم يرض بها الله، وقد دلَّ على اعتقادهم هذا آيات كثيرة نفت شراكة أربابهم له تعالى، ونفت أن يكون لهم حق الشفاعة؛ لأنه لا يملك الشفاعة إلا من جعله الله من الشفعاء. ومن هذه الآيات: قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَ كُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَؤُا﴾ [الأنعام: ٩٤]، وقوله: ﴿وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَ كُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ﴾ [القصص: ٦٤].

ففي الآيتين دلالة على اعتقادهم أن لآلهتهم شراكة في الملك، وأن لهم الشفاعة بمقتضى هذه الشراكة، وأنهم يدعونهم يوم القيامة ليشفعوا لهم فيخيب ظنهم.

ومن هذه الآيات أيضاً: قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هَتُولَاءِ شُفَعَاتُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أِذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]^(١)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِدِنِ الرَّحْمَنُ بَضْرًا لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ﴾ [يس: ٢٣].

فهذه الآيات نفت أن يكون لأهلهم حق الشفاعة، وأوضحت أنه تعالى وحده الذي يملك الشفاعة، وأنه لا يشفع إلا من رضي الله شفاعته بجعله من الشفعاء، وأنه إذا شفع فقبولها وردّها موكول إلى رضاه تعالى، لا كما اعتقد المشركون أن شفاعة آلهتهم محتمة القبول بحكم شراكتهم في الألوهية. ووضح بذلك أيضاً أن العبادة ليست مجرد إتيان العمل أو القول الذي يصلح للتعبّد به.

بل هي إتيان تلك الأعمال والأقوال بنية العبادة لمن يعتقد فيه شيئاً من صفات الربوبية أو خصائصها؛ من تحليل، أو تحريم، أو علم ذاتي غير

(١) ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ وكلمة الحق هي " لا إله إلا الله محمد رسول الله " فاستثنى الله مَنْ شهد بها وآمن على علم وبصيرة من الشفعاء المردودة شفاعتهم، وأثبتها له بإذنه .

مكتسب، أو نفوذ شفاعة بمقتضى الشراكة في الربوبية، أو نفوذ مشيئة بما جعلهم متصرفين فيه في أهل الأرض استقلالاً بقدرة كن « نفعاً وضرراً ونصراً وإعطاءً ومنعاً وشراكةً في الملك والربوبية »؛ فذلك عبادة لله إن صُرف له تعالى، وشرك إن صرف لغير الله، لا فرق في ذلك بين وقوعه لحي أو ميت، أو في الحياة الدنيا أو الآخرة.

أمّا إن خلا العمل أو القول من نية العبادة لمن أخذ ربّاً، أو لمن اعتقد فيه شيء من خصائص الربوبية؛ فليس من العبادة في شيء، ولا يقال فيه إنه عبادة لله أو لغيره.

ومما يوضح ذلك: السجود لآدم - عليه السلام - لما خلا من نية العبادة لآدم لم يكن شركاً، بل كان طاعة لله لاقرانه بنية الامتثال له تعالى. والسجود ليوסף - عليه السلام - لما خلا من نية العبادة، وكان تحية له؛ لم يكن شركاً، ولم يكن عبادة لا لله ولا ليوסף، وإن كان سجود التحية قد حرم في شريعتنا.

وتعظيم البيت بالطواف حوله، وتقبيل الحجر الأسود؛ لما خليا من نية العبادة للبيت أو للحجر؛ لم يكن أحدهما شركاً؛ بل كان طاعة لله لاقرانه بنية الامتثال له تعالى.

فالمعول عليه في العبادة والشرك هو نية العبادة بالأعمال والأقوال؛
إن كانت لله فعبادة، وإن كانت لغيره فشرك، ولذا لم يكن الطلب من
الأنبياء والأولياء شركاً لخلوّه من نية العبادة لهم، ولعدم اتخاذهم أرباباً،
وعدم اعتقاد أن لهم شيئاً من خصائص الربوبية.

القسم الثالث من أقسام التوحيد عند الشيخ ابن تيمية :

توحيد الأسماء والصفات

يقول الشيخ في عقيدته " التدمرية " : " وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها، إثبات ما أثبتته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل"^(١).

" ففي قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] ردّ للتشبيه والتمثيل"^(٢).

" فطريقتهم تتضمن الإثبات، إثبات الأسماء والصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتاً بلا تشبيه"^(٣).

شرح الشيخ الأصل الأول، وهو التوحيد في الصفات، ويبيّن أن هذا الأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبها وصفته به رسله نفيًا وإثباتًا، فيثبت لله ما أثبتته لنفسه، وينفي عنه ما نفاه عن نفسه.

(1) " التدمرية، تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع"، لابن تيمية، تحقيق محمد بن عودة السعود، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ص ٧ من بعد مقدمة المحقق.

(2) " التدمرية " ص ٨.

(3) " التدمرية " ص ٨.

وليت مَنْ نسبوا أنفسهم إلى هذا المذهب التزموا به، لكننا نراهم أثبتوا الجهة، وقالوا : فوقية حقيقة، كما أثبتوا الحد والحدود، وقيام الحوادث في ذات الله سبحانه، ومماسته سبحانه للعرش وغيره ... إلخ، وكل ذلك لم يتوقفوا فيه عند نصوص الكتاب والسنة، بل تجاوزوا ما ورد من النصوص إلى ما استقرّ سلفاً في أذهانهم من أحكام التخيل والحسّ دون قواطع النظر والعقل.

يقول الشيخ: " وقد علم أن طريقة السلف ... من غير تكييف ولا تمثيل ... " (١) .

وقد صح هذا عن السلف، فهم ينفون التصور والتخيل من أساسه، وقالوا عن النص المتشابه: " نؤمن به كما جاء من غير أن يُفسَّر أو يُتوَهَّم "، و" تُروى هذه الأشياء ويُؤمَّن بها، ولا يقال: كيف " (٢)، فالسلف ينفون أصل الكيف والتصور، لا أن هناك كيفاً لكننا لا ندرية فلا نعيّنه؛ لأن الكيف هو: هيئة قارّة في الشيء، لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته (٣). وهو وضعُ الشيء بالنسبة إلى غيره، أو: وضع أجزائه بالنسبة إلى بعضها، وهو يستلزم التجسيم.

(1) " التدمرية " ص ٧.

(2) " سنن " الترمذي، كتاب التفسير، باب " ومن سورة المائدة "، الحديث (٣٠٤٥): " يمين الرحمن ملأى .. " الحديث.

(3) " التوقيف على مهمات التعاريف " للمناوي، ص ٤٢٣. ط. دار الفكر، ١٤١٠ هـ.

وقول الشيخ: "بلا تمثيل"؛ التمثيل: هو المساواة التامة في الصفات الذاتية، ونفي التمثيل لا ينفي التشبيه من وجه ما، إنما ينفي التشبيه التام المساوي للتمثيل.

أما قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فهو نفي للتشبيه والتمثيل معاً، والمبالغة في النفي تستأصل التشبيه من أساسه، سواء كان من جهة واحدة أو أكثر، مع نفيها للمماثلة، وهذا ما فهمه السلف، كنعيم بن حماد "شيخ البخاري" وغيره.

قاعدة الإثبات المفصل والنفي المجمل:

صرح ابن تيمية بأن الله سبحانه وتعالى بعث رسله بإثبات مفصل ونفي مجمل، ومن هنا أثبت السلف له سبحانه الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل يقصد إجمالاً. انتهى بمعناه^(١).

وردًا على ذلك هاك قول الإمام أحمد بن حنبل في نفيه المفصل، فمن أين أتوا بهذه القاعدة التي خالفوا فيها إمام أهل السنة حينما نفوا نفيًا تفصيلياً الأخذ بالمشابهة في الجوارح؟:

ورد في "ذيل طبقات الحنابلة" (٢/٣٩١) في ذكر عقيدة الإمام

(1) "التدمرية" ص ٨.

أحمد ابن حنبل رضي الله عنه :

" كان الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - يقول: لله تعالى يدان، وهما صفة له، ليستا بجارحتين، وليستا بمركبتين، ولا جسم، ولا من جنس الأجسام، ولا من جنس المحدود والتركيب والأبعاض والجوارح، ولا يقاس على ذلك، ولا له مرفق، ولا عضد، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم: يد، إلا ما نطق به القرآن الكريم ... " . اهـ.

فهذه القاعدة (الإثبات المفصل والنفي المجمل): غائية، وليست علمية، أي: وضعت لغاية من أجل تحقيق مُراد، فلا يوجد في القرآن الكريم ما يمنع النفي التفصيلي عند الحاجة لذلك، كما لا يوجد فيه ما يمنع الإثبات الإجمالي .

فأنت تعلم أن الله تعالى نفى بعض النقائص عن ذاته الشريفة تفصيلاً، فقال جل شأنه: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] .

كما نفى إجمالاً فقال: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وأثبت لنفسه الكمال الكليّ العام في قوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، كما نزه تفصيلاً فقال: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ولما نسب اليهود البخل لله تعالى ردّ عليهم تفصيلاً فقال: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا

قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴿٦٤﴾ [المائدة: ٦٤].

وما معنى نفى الزوجة والولد عن الله تعالى؟ أليس هذا نفيًا تفصيليًا يُدفع به زعمهم القائل بإثباتهما له - تنزهه وتعالى عن ذلك؟! إذن فطريقة النفي المجمل غير مسلم بها على الإطلاق، وهذا الذي فهمه السلف، كما رأيت في قول الإمام أحمد.

وزيادة في التوضيح فإن ثمة قاعدة أصولية غفلوا عنها، فكلمة "الإجمال" مصطلح معروف عند علماء الأصول، وحاصلها: أنه لا يمكن العمل بها لاحتياجها إلى بيان، ولكون المجمل غير مبين، وغير المبين لا يُعمل به لعدم وضوح المعنى. فالغافلون عن هذه القاعدة لا يجدون حرجاً عندما يثبتون تفصيلاً ما يناهض هذه الآيات الكريمة، فيقولون: الله له حد، وهو في جهة، وفي حيز، وتحلُّ الحوادث في ذاته، وغير ذلك مما يناقض ظاهر الآيات الكريمة، وما ذلك إلا بسبب قاعدتهم الباطلة: الإثبات التفصيلي والنفي الإجمالي.

مع أنه لو لم يكن في القرآن إلا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^ط وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿الشورى: ١١﴾ لكفى في نفي المشابهة والمماثلة، فالمولى سبحانه وتعالى لم يقل: ليس مثله شيء، وإنما جاءت الآية بكاف التشبيه، أي: ليس من شبيهه لمثله، فإذا كان المثل ممتنعاً فشبهه أشد امتناعاً، وهذا

فهم أئمة السلف، كالإمام أحمد رحمه الله.

فالنفي في الآيات نفي كليّ أو عامّ، وهذا النفي قاطع، ويجب العمل به، وليس مجملاً، ولا يتوقف على بيان؛ لأن العموم مبين، والنفي الكلي قاطع في محله، فهذه الآيات مُحكمة غير متشابهة، وواضحة، وبيّنة لا تتوقف على بيان، لذا فهي الحَكَم عندنا.

الاشتراك في الأسماء بين الخالق والمخلوق:

في " التدمرية " : " وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه، ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلها في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص ولا في غيره... " (١).

وضرب الشيخ مثلاً لذلك بالعرش والبعوض، فكلاهما يسمى (شيئاً)، ويسمى (موجوداً)، ولا يلزم من ذلك (أن هذا مثل هذا). ويفسر الشيخ سبب اتحاد التسمية بينهما بقوله: " ... بل الذهن يأخذ معنى مشتركاً كلياً هو مسمى الاسم المطلق... " (٢).

(1) " التدمرية"، ص ٢٠، ط. العبيكان.

(2) " التدمرية"، ص ٢١.

ثم ضرب الشيخ مثلاً آخر بأن الله سبحانه سمي نفسه (حيّاً) وسمى بعض عباده (حيّاً)، وليس هذا الحي مثل هذا الحي، " ... وإنما يتفقان إذا أطلقا وجرّدا عن التخصيص"⁽¹⁾، يشير إلى المعنى المشترك الكلي الذي هو مسمى الاسم المطلق.

ثم أتبع ذلك بقوله: " ولكن ليس للمطلق مسمى موجود في الخارج، ولكن العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركاً بين المسميين، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق والمخلوق عن الخالق، ولا بد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته: يفهم منها ما دلّ عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق " يشير إلى الإطلاق والتجريد " وما دلّ عليه بالإضافة والاختصاص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه - سبحانه وتعالى"⁽²⁾.

فالشيخ قد صرّح بأن الذهن يشتق مما يلاحظه خارجاً معاني مشتركة هي أمور مطلقة لها تحقق في الذهن والعقل - وإن كان ينفي وجودها في الخارج - وهذا يعني بكل وضوح وقوع الاشتراك في حقائق الأشياء الخارجية - الأسماء والصفات - على الأقل ذهنياً وعقلاً وتصوراً وتخيلياً، وإنما الفرق هو في الكيفيات التابعة والعارضة لهذه الحقائق.

(1) " التدمرية"، ص ٢١ فما بعدها.

(2) " التدمرية"، ص ٢٢.

وهذا أصل التشبيه والتجسيم، ويؤكد قوله في موضوع لاحق: ".... وكل ما نثبتته من الأسماء والصفات فلا بد أن يدل على قدر مشترك تتواطأ فيه المسميات، ولولا ذلك لما فهم الخطاب .."^(١).

إذن هناك قدر من التواطؤ والاتفاق بين حقيقة الله وحقيقة المخلوق، ولهذا القدر تطلق بعض الأسماء على الخالق وعلى المخلوق، وإنما يحصل عدم التماثل من اختلاف صورة الوجود عند الشيخ.

ونقول: إن ثمة نوعين من الأسماء أو الصفات:

الأول: ما هو نتيجة النظر العقلي الكلي، مثل: القدرة والإرادة والعلم.

فالقدرة - مثلاً - هي: فعل ما توجهت له إرادة الذات.

والعلم - مثلاً - هو: إدراك الذات للمعلوم، وعدم خفاء شيء منها.

وهكذا، فهي أسماء تدلُّ على معانٍ تتعلق بالمراد والمعلوم والمقدور،

ولا تورث في ذهن قائلها تصوراً ولا تخيلاً ولا تجسيمياً ولا تشبيهاً لحقيقة من أطلق عليه الاسم أو الصفة.

الثاني: الألفاظ، مثل: يد وقدم وساق ووجه وضحك ونزول.

وهذه الألفاظ ليس هناك من ينكر أنها من صفات الأجسام، وأن لها تحقّقاً

في الخارج بالنسبة للمخلوقات، وأن العقل البشري بمجرد سماعها يتبادر

إليه المعاني الحسية المخزونة فيه، ويدرك لها تصوراً في خياله، وأي قدر

(1) "التدمرية"، ص ٤٢.

مشارك بين الله وخلقه في هذه الأسماء - كما سبق في اعتراف الشيخ - لا يكون إلا تشبيهاً وتجسيماً.

ولنرَ نموذجاً آخر يتمم الصورة من كلام الشيخ في " التدمرية "، يقول: " والكبد والطحال، ونحو ذلك، هي أعضاء الأكل والشرب، فالغني منزّه عن ذلك، منزّه عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل... " (1) . اهـ.

وأنت ترى أن مفهوم الإمام أحمد في عبارته الواردة سابقاً: " الله تعالى يدان وهما صفة له، ليستا بجارحتين ... ولا يقاس على ذلك ... " إلخ؛ يحكم باختلاف حقيقة المولى - سبحانه وتعالى - الخاصة اختلافاً تاماً عن سائر الحقائق الموجودة في المخلوقات، ولا يترك شيئاً مشتركاً بينه وبينها - كما تذكر التدمرية - لأنه لو اشترك معها في شيء لماثلها، وهذا باطل.

الخاتمة

ما يترتب على هذا التقسيم هو :

(1) " التدمرية"، ص ١٤٣-١٤٤.

سوء في فهم كثير من المفاهيم، كالتوسل والاستغاثة والتبرك وزيارة القبور والبدعة، وغيرها من المفاهيم التي وضحنا أدلتها في " سلسلة مفاهيم يجب أن تصحح"، وأنها ليست من العبادة في شيء.

وترتب على سوء الفهم هذا تكفير المسلمين، واستباحة دمائهم، وهذا التاريخ يشهد على أفعال هذه الفئة في القديم والحديث، وتجريء العوام على المسارعة في التكفير، مع أنهم لم يقرأوا، ولم يتدبروا، ولم يحاولوا أن يفهموا أدلة الأطراف الأخرى.

أقول قولي هذا، وأرجو الله أن ينفع به الكاتب والقارئ والسامع. إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفهرس

٦	تمهيد
٨	المقدمة
١٣	استعمالات لفظ (إله) في القرآن الكريم
١٥	استعمالات لفظ (رب) في القرآن الكريم
١٧	بطلان تثليث التوحيد
٢٨	حقيقة العبادة
٤٠	قاعدة الإثبات المفصل والنفي المجمل
٤٣	الاشترآك في الأسماء بين الخالق والمخلوق
٤٧	الخاتمة
٤٨	الفهرس